

تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المالية الناشئة - التأمين التكافلي نموذجاً -

L'application de l'économie islamique sur les marchés financiers émergents

- Modèled'assurance Takaful -

The application of the Islamic economy in emerging financial markets

- Takafulinsurance model -

شارفي سامية

أستاذة محاضرة -ب-

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

s.charfi@univ-chlef.dz

0552004224

تاريخ النشر: 2019/10/15

تاريخ القبول: 2019 /10/11

تاريخ الاستلام: 2019/05/30

ملخص

يتميز الاقتصاد الإسلامي بالتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، فلا مصلحة الفرد تُهدر باسم حرية المجتمع، ولا مصلحة المجتمع تهدر باسم مصلحة الفرد وحرية، حيث شهدت العقود الأخيرة التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي، وقد أخذ هذا التطبيق شكل مؤسسات مالية سواء مصارف، أو شركات التأمين التكافلي.

إذ استطاعت هذه الأخيرة (شركات التأمين التكافلي) تقديم منتجات تأمينية متوافقة مع الضوابط الشرعية، وهذا ما دفعنا لدراسة التأمين التكافلي كنموذج عملي للاقتصاد الإسلامي في أحد الأسواق المالية الناشئة، وهي المملكة العربية السعودية، وهذا بالتركيز على موضوعين جديرين بالاهتمام، الأول هو الرقابة الشرعية على نماذج تقديم التأمين التكافلي، والثاني إستراتيجية تطوير المنتج التأميني الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الأسواق المالية الناشئة، التأمين التكافلي، المضاربة، الوكالة.

تصنيف JEL: O₁₆، G₂₂، D₈₄

Résumé:

L'économie islamique est caractérisée par un équilibre entre les intérêts de l'individu et de la société, qui est gaspillé au nom de la liberté de la société et l'intérêt de la société est gaspillé au nom de l'intérêt et de la liberté de l'individu.

Takaful Insurance Company a été en mesure de proposer des produits d'assurance conformes à la réglementation de la Charia, ce qui nous a amenés à étudier l'assurance Takaful comme modèle pratique de l'économie islamique sur l'un des marchés financiers émergents, à savoir l'Arabie saoudite, sur deux sujets dignes d'attention. Modèles d'assurance takaful et stratégie de développement de produits islamiques.

les mots clés: Économie islamique, marchés financiers émergents, Takaful Insurance, Spéculation et l'Agence.

Jel Classification Codes: O₁₆ . G₂₂ . D₈₄

Summary :

Islamic economy is characterized by the balance between the individual and society, not the individual interest is wasted in the name of freedom of society, in the interests of society wasted on behalf of the interests of the individual and his or her liberty, where recent decades have seen the practical application of Islamic economics, this application took the form of financial institutions, both banks, or Takaful insurance companies. The latter was able to (Takaful insurance companies) to provide insurance products compliant with Sharia, and this is what prompted us to study the Takaful insurance as a model for practical Islamic economics in one emerging financial markets, namely Saudi Arabia, and this focus on two topics worthy of attention, the first is the legitimate oversight mechanisms applied, and the second Islamic insurance product development strategy.

Keywords: Islamic Economics, Emerging Financial Markets, Takaful Insurance, Speculation, the Agency.

Codes de classification de Jel: O₁₆ . G₂₂ , D₈₄

مقدمة:

يشكل التأمين التكافلي أحد أهم ركائز النظام المالي الإسلامي، بسبب قدرته على تحريك الموارد المالية طويلة الأجل، والتزويد بآليات إدارة المخاطر، المبنية على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، التي تعتبر عوامل جذب وتسويق لمنتجات التكافل في الأسواق المالية الناشئة، والتي جذبت هي الأخرى اهتمام المستثمرين الدوليين نظرا للعائد الكبير الذي تحققه، وما تتمتع به من جاذبية لرؤوس الأموال، نتيجة قيام هذه الدول بفتح أسواقها وتحريرها من كافة القيود والتي أطلق عليها اسم الأسواق المالية الناشئة، ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي نماذج تقديم التأمين التكافلي داخل الأسواق المالية الناشئة؟

أولاً: الأسواق المالية الناشئة

أدت حركة التحرر المالي التي شهدها العالم الى تنامي عمل الأسواق المالية في دول العالم الثالث، أطلق عليها مصطلح الأسواق المالية الناشئة، إذ شدد انتباه المستثمرين نحوها، نظرا للعائد الكبير الذي تقدمه لهم، وما تتمتع به من جاذبية لرؤوس الأموال.

1-1 مفهوم الأسواق المالية الناشئة: الأسواق المالية الناشئة هي الأسواق المالية التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول باتجاه اقتصاد السوق، فصفة الناشئ تعني مرحلة الانطلاق مع وجود إمكانية نمو هامة¹.

وقد استخدم مصطلح الأسواق المالية الناشئة لأول مرة سنة 1981 من طرف مؤسسة التمويل الدولية، وهو يطلق على أسواق الأوراق المالية التي تمر بمرحلة انتقالية، ويكون حجمها ونشاطها أو مستوى تطورها في نمو متزايد². كما تعرف الأسواق المالية الناشئة على أنها أسواق في دول منخفضة ومتوسطة النمو، تتميز بمرونة التغيير لمواصلة النمو والتقدم³، ويمكن تعريف أسواق الأوراق المالية الناشئة استنادا إلى مؤسسة التمويل الدولية بأكثر من طريقة، فمن ناحية يعني لفظ "ناشئة" أنه يوجد شيء من التغيير بصدد الحدوث، وأن السوق المعني ينمو من حيث الحجم وجودة الأدوات، مقارنة بسوق آخر أقل من حيث الحجم والنشاط ولا يوجي ببادر أي تغيير⁴، ومن جهة أخرى تعرف على أنها الأسواق التي تتواجد في البلدان الناشئة، وهذه الأخيرة تمثل كل الدول خارج نطاق مجموعة الخمسة عشر أو مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁵.

- 1-2 سمات الأسواق المالية الناشئة: اتفق الباحثون على عدة سمات متى توفرت في سوق ما عُدت سوقا ناشئة، وتتمثل أهمها فيما يلي⁶:
- أن تتسم هذه الأسواق بارتفاع مستوى السيولة مع تنوع الأسهم، وتطوير اللوائح التنظيمية لعملها، مما يساعد على سهولة وصول الاستثمارات الخارجية لهذه الأسواق.
 - أن هذه الأسواق لم تصل بعد إلى مرحلة النضج، ولا يزال في بيئتها بعض الهشاشة وعدم اليقين بسبب بعض العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.
 - الدول التي لم تدخل مجموعة 15، أو خارج منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بدأت التحول إلى مجتمع اقتصادي صناعي.
 - أيضا من سمات الأسواق الناشئة أنه بالرغم من أنها ليست على درجة عالية من الكفاءة، لكنها تعود على المستثمرين بمردودات مرتفعة، وتتيح لهم فرصا متنوعة للربح.
 - اقتصاديات الدول التي توجد بها الأسواق المالية الناشئة، تتميز بمعدل تضخم منخفض، واستقرار نسبي في سعر الصرف، مع وجود نظام مالي وبني متقدم.
 - الأسواق الناشئة تتميز بأن دولها اتبعت برامج إصلاح اقتصادي اشتملت على برامج للخصخصة، أدت الى بيع كثير من الشركات عن طريق أسهمها في سوق الأوراق المالية، وقد ساهمت هذه العملية في زيادة رسملة السوق ونشاطها عن طريق توفر الأسهم، وزيادة عمق أسواق المال المحلية.
 - تتميز هذه الأسواق بأن العائدات السوقية بها أقل تقلبا، مع حدوث زيادة سريعة في نشاط التداول، وحجم الأسهم المصدر، وزيادة حجم التعامل بصورة ملموسة.
- 1-3 مراحل تطور الأسواق المالية الناشئة: أدى التفاعل بين عدة عناصر في أوساط ثمانينات القرن الماضي الى خلق البيئة المناسبة لقيام أسواق مالية في البلدان النامية، تتقدم بمعدلات متفاوتة، وتحاول تحقيق اندماج في السوق المالية العالمية، وتمرأ سوق الأوراق المالية بعدة مراحل حتى تُصنف ضمن الأسواق المالية الناشئة، ونستعرض فيما يلي ملامح هذه المراحل⁷:
- المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة مع بداية استخدام السوق المالية كأسلوب لتمويل وتدعيم النمو الاقتصادي للبلد، فيميل المستثمرون المحليون إلى التوجه الاستثمار في البورصة بدلاً من الودائع البنكية التقليدية، وسندات الخزينة قصيرة الأجل؛ وخلال هذه المرحلة، تميل أسعار الأوراق المالية إلى ارتفاع بسبب صغر حجم السوق، ومحدودية فرص الاستثمار، كما أن هذه المرحلة تتمتع بدرجة من النمو، وتطور في أداء السوق.
 - المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة، تكون السوق المالية أكثر نشاطا بحيث تؤدي الضغوطات من الخارج من اجل الحصول على تسهيلات الى دخول رؤوس الأموال، والضغوطات من الداخل لتخفيض تكلفة رأس المال، إلى تحرير النظام المالي بصفة عامة؛ وفي هذه المرحلة تُقبل إدارة السوق على تطوير وتحسين نظم التداول وأنظمة المقاصة والتسويات، والعمل على إزالة القيود التنظيمية.
 - المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التوسع، حيث تقدم السوق عوائد أكثر ارتفاعا وأقل تذبذبا، ويحصل المستثمرون بسهولة كبيرة على الإصدارات الجديدة المتزايدة، وبشكل سريع، كما تتميز هذه المرحلة بنمو نظام وساطة للعمل في البورصة على درجة عالية من الفاعلية والارتباط بنظام البنوك الذي يمر أيضا بمرحلة من التطور التكنولوجي.
 - المرحلة الرابعة: والتي تعبر عن نضج السوق واستقرار نموها، وتبدأ بتطبيق المعايير الدولية للعرض والإفصاح. وأيضا تتميز بتطوير استراتيجيات التسويق والاتصالات، مما يجعلها أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين، كما يصبح حجم التداول كبيرا مما يسمح بمقارنتها بالأسواق المتقدمة.

إن مرور أسواق رأس المال بالمراحل الأربعة السابقة يؤهلها لأن تكون ضمن الأسواق الناشئة المؤهلة لأن تصبح أسواقاً متقدمة في وقت قريب.⁸

ثانياً: التأمين التكافلي كنموذج عملي للاقتصاد الإسلامي

شهدت العقود الأخيرة التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي، وقد أخذ هذا التطبيق شكل مؤسسات مالية سواء مصارف، أو شركات تأمين تكافلي.

1-2 الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي فرع من منهج إلهي شامل ينظم علاقة الإنسان بالموارد التي سخرها له الله واستخلفه فيها، ويستمد مصادره من القرآن الكريم والسنة النبوية، وما بهما من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق؛ فهو يبحث في سلوك الأفراد وهم بصدد إشباع حاجاتهم وكسب معاشهم، ويتميز الاقتصاد الإسلامي بعدد من الخصائص المميزة له، أهمها:

- الحرية الاقتصادية: يعترف الإسلام للأفراد بالملكية الخاصة بكافة صورها الاستهلاكية والانتاجية، ولكن بقيد نظراً لأمرين رئيسيين وهما مشروعية النشاط الاقتصادي حسب المنهج الإسلامي، وكفالة حق الدولة في التدخل لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد.⁹

- الجمع بين الثبات والتطور: تتميز الأصول العقائدية للاقتصاد الإسلامي بما تتميز به هذه العقيدة من ثبات، غير قابل للتبدل، فالمقاصد العامة والقواعد الكلية والضوابط والمبادئ كلها ثابتة، وتكون الإطار المستقر للاقتصاد الإسلامي¹⁰، والثبات يكون في مجال العقيدة والعبادات والأخلاق سواء في نصوص القرآن والسنة ولا مجال فيها للاجتهاد أو تغيير أو خلاف. أما في مجال الشريعة وتنظيم المجتمع، فهناك أصول إلهية لا يجوز فيها اجتهاد أو تغيير، بحيث يلتزم بها كل مجتمع إسلامي أيّاً كانت ظروفه، وأياً كانت درجة تطوره مثل مبدأ الشورى¹¹.

أما الصيغ والأساليب والهياكل التنظيمية التي تتفاعل من خلالها الظواهر والمتغيرات الاقتصادية فهي متطورة بتطور الظروف الواقعية للأشخاص والأزمان والبلدان.¹²

- التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة: في الشريعة الإسلامية يكون ميزان القيم ودستورها هو الحلال والحرام، أو بعبارة فنية التقويم الشرعي، حيث إن هذا التقويم يعني تطبيق ميزان الحلال والحرام، فإذا كان حلالاً، فله قيمة ولو كان فيه خسارة فردية، وإن كان حراماً، فليس له قيمة حتى ولو جلب مصلحة للفرد والمجتمع.¹³

- التراحم والتكافل بين أفراد المجتمع: من أهم ما جاء به الإسلام في المجال الاقتصادي، ويعد ركناً رئيسياً من أركانه مبدأ التكافل الاجتماعي، وذلك بتزويد نظام الثروة بأسس تحقيق العدالة وضمن الحق اللائق لمعيشة كل فرد، مما يعبر عنه رجال الفقه بمصطلح (حد الكفاية)، تمييزاً له عن "حد الكفاف"¹⁴ وهو الحد الأدنى لبقاء الإنسان على قيد الحياة¹⁵.

2-2 مفهوم التأمين والتأمين التكافلي:

1-2-2 مفهوم التأمين:

- "التأمين طريقة تم بها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات التي تعد رأس المال يدفع منه التعويضات، ومن ثم يعمل على تخفيض الخطر وعدم التأكد"¹⁶.

- "التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بتوزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق سابق"¹⁷.

- "هو عقد بين طرفين أحدهما يسمى (المؤمن)، والثاني (المؤمن له)، يلتزم فيه المؤمن بأن يؤدي الى المؤمن لمصلحته مبلغا من المال، أو إيراداً مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع حادث، أو تحقق خطر معين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له"¹⁸.

بناء على التعريفات السابقة يمكن تحديد أربع عناصر أساسية للتأمين:

-العقد بين المؤمن والمؤمن له .

-الخطر الذي يهدد الأشخاص وممتلكاتهم، ويسبب خسارة مادية.

-المبلغ من المال الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل تعويضه عن الخسائر المالية التي تلحق به دون عمد من المؤمن له.

-تقوم هيئات أو شركات وفق أسس فنية وإحصائية بتنفيذ هذا العقد.

2-2- مفهوم التأمين التكافلي: يمكن تعريف التأمين التكافلي كعقد وكنظام كما يلي:

-التأمين التكافلي كعقد: ينبغي توضيح أن عقد التأمين التكافلي كعقد مُستحدث، ويحتاج الى عناية شرعية فائقة لصياغته بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ويعين تعريفه كعقد على تحديد طرفي العقد، وطبيعة محل التعاقد، والتزامات أطرافه، فهو "اتفاق بين شركة التأمين التكافلي، باعتبارها ممثلة لـ"هيئة المشتركين"، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضوا في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم (قسط) على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة من أموال التأمين، التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين، ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة"¹⁹.

-التأمين التكافلي كنظام: فيما يلي عرض أهم التعاريف المقدمة للتأمين التكافلي كنظام:

-التأمين التكافلي هو قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر، من خلال ما يتبرعون به من أقساط"²⁰.

-أما تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة، فقد أكد على أن الهدف من التأمين التكافلي هو تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها، كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تُدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف، واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المستأمنين)²¹.

2-2-3 مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي

إن شركات التأمين التكافلي تختلف شكلا ومضمونا عن شركات التأمين التقليدية من عدة نواحي، والجدول التالي يوضح مقارنة بين النوعين²²:

الجدول رقم (1): الفرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي

البيان	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
الأساس القانوني	المعاوضة: الاتفاقية بين قسط التامين ومبلغ التامين كالتزامات متقابلة	التبرع بقسط التامين (الاشتراك) لهيئة المشتركين، والنص على ذلك في العقد، فهو تبرع منظم يلحق به الالتزام.
الغرر	يوصف به العقد، وهو كثير مؤثر في المعقود عليه أصالة في عقد التامين القائم على المعاوضة المحضة	الغرر لا يؤثر في عقود التبرعات.

هيئة الرقابة الشرعية	لا يشترط ولا يتطلب وجودها	وجودها شرط أساسي لوضع الاسس الشرعية ومتابعة اداء شركة الادارة والتزامها بما تم الافتاء به
طبيعة العقد	عقد معاوضة مالية محضة فردي يربط بين مصالح ليست من طبيعة واحدة	عقد تبرع بين مصالح من طبيعة واحدة متوافقة وليست متعارضة
الأطراف	المؤمن والمستأمن طرفان متعاوضان مختلفان في المصلحة	أعضاء الهيئة المشتركون يجتمع فيهم صفة المؤمنين والمؤمن له، فكل عضو تجتمع في الصفتان ومصالحهم واحدة
الربح	الربح مقصود أساسي وتنفرد به شركة التأمين	يستفيد من المشتركون في التأمين طبقا لأسس التوزيع المنصوص عليها

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: زكي عيسى، الفروق بين نظام التأمين التقليدي ونظام التأمين التكافلي، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي، جدة، 2004، ص: 12.

3-2 هيئة الرقابة والضبط الشرعي: من المقارنة السابقة، يتضح أن هناك فروقا جوهرية من حيث العقود وآليات التطبيق، إذ أن أهم ما يميز شركات التأمين التكافلي وجود آلية رقابة إضافية تتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال شركات التأمين التكافلي مع الضوابط الشرعية، كما أن شركات التأمين التكافلي يمكن أن يكون لها هيئة شرعية فردية، أي ما يطلق عليه الاستشارية الفردية، أو يمكن أن تبرم عقدا مع إحدى المؤسسات المتخصصة في الرقابة الشرعية، وهو ما يطلق عليه المهنية المؤسسية²³.

إن مصطلح الرقابة الشرعية من المصطلحات المستحدثة التي ظهرت مع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية، وهي "حق شرعي يخول للهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة، لتحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية"²⁴.

إن الاختصاص الأصيل والجامع في عمل الهيئة الشرعية يكمن في الفتوى والرقابة الشرعية، فهما جوهر الهيئة الشرعية، وما يلزم كلا الناشطين من اعمال واجراءات، وفيما يلي توضيح لهذه الاختصاصات:

- الفتوى: بيان الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه، فالفتوى اخبار عن الحكم الشرعي، وعن دليله بما لا اختصاص له بشخص معين، وهناك شروط عديدة لمن يقوم بالفتاء وعلى المفتي أن يعلم بانطباق الحكم على الواقعة المسؤول عنها وهو ما يطلق عليه تحقيق المناط²⁵.

- المتابعة الشرعية: هي التأكد من ان شركة التأمين التكافلي لا تخالف احكام الشريعة الإسلامية فيما تقوم به من أنشطة حسب ما جاء في الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن الهيئة الشرعية، وبما يحقق مقاصد الشريعة وفي سائر معاملات الشركة وبين المخالفات في التطبيق ان وجدت علما بأن هذه المخالفات تكون على نوعين: مخالفات بالإتيان او مخالفات بالترك²⁶.

ثالثا: التأمين التكافلي في الأسواق المالية الناشئة

إن العلاقة بين أطراف عقد التأمين التكافلي يجب أن تخضع لنموذج من النماذج المطروحة على سوق التأمين التكافلي؛ حتى يمكن وضع الضوابط الشرعية المناسبة لكل نموذج.

لقد بدأ التطبيق الفعلي للتأمين التكافلي في عام 1979 في دولة السودان الشقيقة، وتأسست أول شركة تأمين تكافلي متزامنة مع تأسيس بنك فيصل الإسلامي بالسودان، لتقوم بتوفير الحماية التأمينية لعمليات وتمويلات البنك بصورة شرعية، وفيما يلي توضيح لنماذج تقديم التأمين التكافلي المتمثلة في:

1-3 نماذج تقديم التأمين التكافلي : يتم تقديم التأمين التكافلي، وفق ثلاثة نماذج مختلفة، نوجزها فيما يلي:

1-1-3 نموذج التأمين التكافلي وفق المضاربة

-المضاربة: هي في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها، والمضاربة لغة أهل العراق، والقراض لغة أهل الحجاز، وهما بمعنى واحد.

ومعناها الفقهي أنها عقد يتضمن دفع مال لآخر ليعمل فيه بجزء لشائع معلوم من الربح²⁷، أي أنها علاقة بين طرفين: أحدهما بالمال، والآخر بالجهد والخبرة.

ويكون نموذج التأمين التكافلي وفق المضاربة كالآتي:

يعد المؤمن لهم "أعضاء هيئة المشتركين" جميعاً أرباب مال، ويدخلون في شركة مضاربة مع شركة إدارة التأمين التكافلي كمضارب وفق ما يلي²⁸:

-الاساس التعاقدية هو عقد واحد لإدارة العملية التأمينية واستثمار أموال صناديق التكافل على أساس المضاربة الشرعية، وبذلك فإن العلاقة التعاقدية هي إدارة العملية التأمينية لصناديق التكافل، التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة، وإدارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق.

-يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس إدارة شركة الإدارة، تخصص من الفائض القابل للتوزيع من العمليات التأمينية واستثمار الأموال وذلك في نهاية السنة المالية.

-ان جميع المصاريف سواء أكانت ادارية أو عمومية، أو مصاريف إعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة، والتعويضات يتحملها صندوق التكافل.

-عيوب نموذج المضاربة: لقد أظهر هذا النموذج بعض العيوب في التطبيق، نورد منها²⁹:

- عند بداية الشركة لم يكن هناك تبرعات في صندوق التكافل لاستثماراتها، وتحملت شركة الإدارة دفع كامل المصاريف في الفترة الأولى للحصول على أعمال، وعندما بدأت الأقساط في التجمع، لم تستطع الشركة استرجاع المصاريف، حيث أن صندوق المشتركين ملتزم بسداد التعويضات، ومن حق شركة الإدارة الحصول على المصاريف الفعلية وحصلتها من عائد الاستثمار.

تسبب هذا الوضع في تراكم الخسائر على أصحاب رأس المال، ومن ثم لم تتمكن الشركة من النمو بطريقة سريعة ومنظمة، لمحدودية عوائد الاستثمار، وعدم وضوح التدفقات النقدية التي يبني عليها خطط التوسع.

- ليس من حق الشركة وفق العقد الحصول على أي نسبة من الفائض التأميني، وإيضاً يلتزم أصحاب رأس المال بإقراض أي صندوق تكافل داخل الشركة يعاني عجزاً قرضاً حسناً؛ للوفاء بالتزاماته على أن يسدد فور الحصول على أقساط جديدة.

2-1-3 نموذج التأمين التكافلي وفق الوكالة

الوكالة: الوكالة والتوكيل في اللغة هما الحفظ وتفويض الأمر، ووكيل الرجل هو الذي يقوم بأمره؛ أما الوكالة شرعاً هي إقامة الغير مقام نفسه في التصرف أو استئابة الإنسان غيره في تصرف جائز معلوم يقبل الأمانة³⁰.

ويكون نموذج التأمين وفق الوكالة كالتالي:

- يعد أعضاء هيئة المشتركين جميعاً أعضاء في صناديق التكافل، ويقومون بتوكيل شركة إدارة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التكافل واستثمار أموال الصناديق وفق ما يلي:

-الاساس التعاقدية هو عقد واحد لإدارة العملية التأمينية واستثمار أموال صناديق التكافل على أساس الوكالة، وبذلك فإن العلاقة التعاقدية هي إدارة العملية التأمينية لصناديق التكافل، التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة، وإدارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق.

- يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس ادارة شركة الادارة ، تخصم من الاقساط فور تحصيلها ، وتسمى رسوم الوكالة، وتحول لحساب مدير التكافل، علما أنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اجمالي الاقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم اقساط الاعادة على ان تكون النسبة المئوية الى من النسبة المخصصة من اجمالي الاقساط.

- يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف اعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة ، والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والادارية خصما من رسوم الوكالة ، وما تبقى يكون ربحا لمدير التكافل³¹.

-من عيوب هذا النموذج: عدم حصول مدير التكافل على نسبة من أرباح استثمار اموال صناديق التكافل، وحصوله على رسوم الوكالة مقدما قد لا يشجعه على جودة الاستثمار، وأيضا حصوله على مقابل ادارة الاستثمار بالرغم من امكانية حصول خسائر في الاستثمار يتنافى مع مقاصد الشريعة(الغنم بالغرم) والأمانة المهنية.

وبالتالي نستطيع أن نميز بوضوح المراحل المكونة لهذا النموذج:

-يقوم المشتركون بدفع الاشتراكات التي يقع توظيفها في صندوق المشتركين.

-يلعب المساهمون أو مؤسسة التكافل دور وكيل المشتركين ويلتزمون بالفصل بين أصول "صندوق المشتركين" و "الأصول الخاصة"

-توظف مؤسسة التكافل أصول "صندوق المشتركين" طبقاً لمبادئ المالية الإسلامية بصفتها وكيلاً. وتمنح الفوائد المتولدة لفائدة نفس الصندوق

-تلقى مؤسسة التكافل مبلغ بعنوان "الوكالة" متمثلاً في نسبة من قسط الاشتراك.

-تدفع التعويضات لفائدة المنتفعين المتكبدين للخسائر والاضرار .

-بعد إيقاف الحسابات وفي حال وجود فائض في الصندوق، يتم استعمال هذا الاخير لتسديد القرض الحسن ولتكوين مدخرات المخاطر. وفي حال تجاوز المدخرات (100%) من معالم الاشتراك بالنسبة للسنة المحاسبية ، تقوم الجلسة العامة بتقديم طلب لمجلس الإدارة لدراسة إمكانية التخفيض في معلوم الاشتراك التكافلي أو توزيع الفائض المتبقي نقدا على المشتركين.

3-1-3 نموذج التأمين التكافلي المختلط:

يعد النموذج الأكثر شيوعاً حالياً على المستوى الاقليمي والدولي، هو النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة)³²؛ لما في هذا النموذج من مزايا وتجنب لبعض العيوب في النماذج الأخرى³³ ، ويكون نموذج التأمين التكافلي المختلط كالتالي:

يعد أعضاء "هيئة المشتركين" جميعاً أعضاء في صناديق التكافل، ويقومون بتوكيل شركة إدارة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التكافل، ويدخلون في شركة مضاربة مع شركة ادارة التأمين التكافلي لاستثمار أموال الصناديق وفق ما يلي:

- الاساس التعاقدية هو عقدان منفصلان : واحد لإدارة العملية التأمينية على اساس الوكالة بأجر، والآخر لاستثمار اموال صناديق التكافل على اساس المضاربة بنسبة معلومة مقدما من ارباح الاستثمار، وبذلك فان العلاقة التعاقدية هي ادارة العملية التأمينية لصناديق التكافل، التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة ، وادارة عملية استثمار اموال هذه الصناديق.

- يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس ادارة شركة الادارة ، تخصم من الاقساط فور تحصيلها وتسمى رسوم الوكالة وتحول لحساب مدير التكافل، علما أنه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اجمالي الاقساط المحصلة أو من الأقساط بعد خصم اقساط الاعادة على ان تكون النسبة المئوية الى من النسبة المخصصة من اجمالي الاقساط.

- يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف إعادة التكافل، والاحتياطات الفنية المختلفة، والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والادارية خصما من رسوم الوكالة، وما تبقى يكون ربحا لمدير التكافل.

- يحصل على نسبة معلومة من ارباح استثمار الاموال في نهاية السنة المالية كمضارب، وأيضا يمكن أن على حافر تشجيعي كنسبة من الفائض اذا كانت عمليات الاستثمار محققة لأرباح أعلى من المتوقع بعد موافقة الهيئة الشرعية. يتضح مما سبق أن هذا النموذج يتميز بحصول مدير التكافل على دخل ثابت، ويمكن التنبؤ به في ضوء حجم المبيعات، كما أنه يحصل أيضا على نسبة من عائد استثمار أموال الصناديق. على الرغم مما يميز هذا النموذج الا ان به بعض العيوب؛ حيث يخشى من عدم العدالة في حساب نسبة رسوم الوكالة التي تخصم من الاقساط، وهو الأمر الذي قد يؤثر في سلامة الموقف المالي لصناديق التكافل.

2-3 استراتجية تطوير المنتج التأميني الاسلامي:

لتطوير المنتج التأميني لابد من معرفة خصائصه جيدا والتي يمكن من خلال تطويرها إحداث تطوير مباشر و متميز في منتج التأمين وهذه الخصائص هي³⁴:

-التأمين منتج ضروري: حيث يعتمد الأفراد والشركات على منتج التأمين في الحصول على الخدمات الضرورية وكذلك في حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الكوارث المالية، ومن هذه المنتجات:

-تأمينات العجز والشيخوخة والوفاء، والتي تقدمها هيئات التأمين الاجتماعي أو مؤسسات الضمان الاجتماعي لحماية أفراد الأسرة عند فقد العائل أو بلوغه سن التقاعد.

-التأمين الصحي والذي يساهم في الحصول على الرعاية الطبية الملائمة.

-تأمينات الحياة تدعم إيرادات أرباب العائلات، وكذلك كفياء الأعمال واستمرار الشركات في ممارسة أنشطتها بدلاً من التصفية في حالة وفاة أحد الشركاء.

-التغطيات التأمينية على الممتلكات تمثل عنصر أساسي ومكمل في كل عقد .

-بعض المنتجات التأمينية تفرض إجباريا وبحكم القانون مثل: التأمين الإلزامي على المركبات، تأمينات حوادث العمل.

- التأمين منتج مالي: يُقدم التأمين في كافة صوره وأنواعه خدمات مالية لاغني لأي فرد أو جماعة أو شركة عنها، ويمثل التأمين ركناً أساسياً في أية خطة مالية سليمة، وبالتالي فإن تضمنت الخطة برنامجاً تأمينياً ناقصاً أو غير ملائماً للاحتياجات التأمينية الفعلية، سوف يكون لذلك تأثيراً سلبياً وقوياً على الفرد والأسرة والمشروع.

-التأمين يشترى اعتماداً على الثقة:على الرغم من أن عقود التأمين الحديثة من السهل قراءتها إلا أنه ليس من السهل على العميل فهمها واستيعابها وإدراك ما بها، وقليلاً من المؤمن لهم هم الذين يعنون بقراءة وثائقهم، وحتى هؤلاء نادراً ما يفهمون ما يقرءون، فمعظم الأفراد يشترى وثائقهم اعتماداً على الثقة، وهم يثقون في المنتج وتوصياته واختيار الوثائق الملائمة لهم، كما يثقون من خلال المنتج في شركة التأمين وأنها سوف تفي بوعودها في سداد المطالبات فور استحقاقها³⁵، وتمثل الثقة عامل ضروري وأساسي في صناعة التأمين، وتعد هذه الأسباب من الأسباب الرئيسية هي التي أعطت للأفراد العاملين في حقل التأمين الأولوية في الاحتفاظ والتحلي بمستوى عالي من المعايير الأخلاقية³⁶.

2- وضع استراتيجية لطرح المنتج بعد تطويره : يعد المنتج التأميني حجر الزاوية في عملية التأمين، وبالرغم من اختلاف خصائصه عن كثير من المنتجات إلا أنه يخضع كمنتج لعملية إلى الخطوط العريضة لعملية العرض والطلب بالأسواق، وعند تطوير أي منتج سيصبح لدينا منتج قديم ومنتج جديد ناتج عن عملية التطوير، وهنا لابد من وجود استراتيجية لإعادة جدولة برنامج تقديم المنتج، فعندما تظهر منتجات جديدة للسوق، فإن المنتجات القديمة ربما تصبح غير مطلوبة وتحتاج إلى أن تستبعد بالتدريج، حيث أن استبعاد منتج قديم بتقديم منتج جديد لا يجب أن يحدث فجائياً، وعلى أي حال فإن دورات حياة المنتجات الجديدة والقديمة غالباً ما تتداخل"، وعندما تخطط الشركة لاتباع استراتيجية بيع كلا المنتجين، فإنه يكون أمامها أربع اختيارات هي³⁷:

الاختيار الأول: أن يتم تقديم المنتج الجديد في إقليم جغرافي واحد أو أكثر، على أن يكون هناك مدة شهر أو أكثر قبل تقديمه في الأقاليم الأخرى، ومن ثم يمكن أن توجد تواريخ تقديم متعددة للمنتج، وهذا الاختيار يمكن أن يقلل مخاطر التمويل بدرجة كبير.

الاختيار الثاني: أن يتم تقديم المنتج الجديد أولاً في منافذ توزيع قليلة مستهدفة، مع دخول متأخر في المنافذ الأخرى التي تستخدمها الشركة في تصفية المنتج القديم .

الاختيار الثالث: بعد تقديم المنتج الجديد، فإن الشركة تصفي الباقي من المنتج القديم بسعر منخفض مماثل لقيمتها السوقية النسبية وهذه الاستراتيجية يمكن أن تستخدم إما على نطاق واسع أو على أساس جغرافي محدود.

الاختيار الرابع : تلجأ الشركة لهذا الاختيار عندما يكون المنتج الجديد قد تسرب ببطء لإقليم جغرافي أو قناة توزيع بدون أي إعلان رسمي، ويكون كل من المنتج الجديد والقديم موجودات في السوق في نفس الوقت، ويطلق عليها قائمة المنتج الثنائي الصامت "Silent"، وغالباً ما تستخدم عندما توجد مشكلات في المنتج القديم تريد علاجها قبل طرح المنتج الجديد.

3-3 التجربة السعودية في تطبيق التأمين التكافلي:

"الوكالة لإدارة عمليات التكافل والمضاربة لاستثمار أموال صناديق التكافلي المملكة العربية السعودية"

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في أكتوبر 2018 بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين التعاوني ، سميت أحكام وشروط التكافل وتركزت هذه التعديلات فيما يلي³⁸:

-يلزم أن تحتفظ الشركة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين التعاوني

-تلتزم الشركة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين والمشاركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافق عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وسيضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

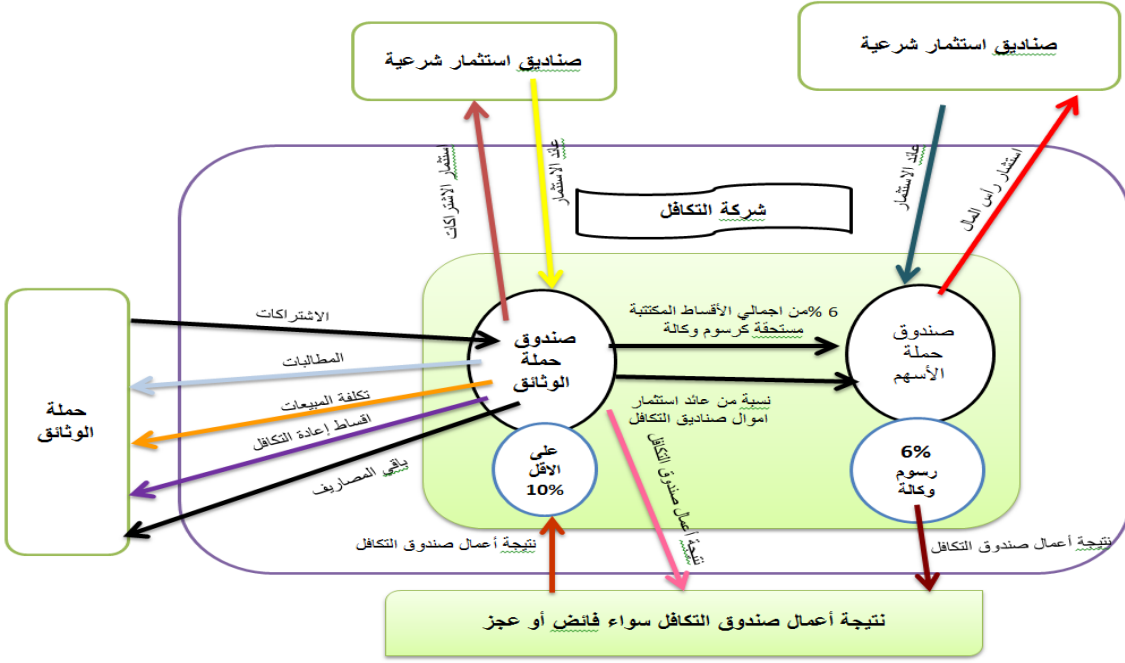
-تقوم الشركة بصفتها مديراً لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين، وفي حال وجود فائض صافي في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الآتي:

- توزيع 10% كحد أدنى من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

- وما يتبقى بعد ذلك يتم ترحيل ما يعادل 6% منه من قيمة اشتراكات التأمين المكتتبه خلال العام المالي إلى حساب المساهمين، باعتباره رسماً مقابل إدارة الشركة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي .

- يتم ترحيل نسبة 20% من عائدات استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب لصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين .

وما يتبقى من الفائض الصافي بعد ذلك- إن وجد- فللشركة الاحتفاظ به في صناديق التأمين أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، والذي يتم وفق المخطط التالي:
الشكل رقم(1): النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة) حسب آخر التعديلات بالسوق السعودي لسنة 2018:



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركة التأمين، الرياض، 2018، بتصرف من الباحثة.

من خلال الشكل نلاحظ تشابه التجربة السعودية في تطبيق النموذج المختلط مع التطبيق العالمي له، إلا أن هناك فروقاً أساسية تتمثل في:

-يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس إدارة شركة الإدارة (مدير التكافل) لا تخصم من الأقساط فور تحصيلها، وتحفظ لنهاية السنة المالية، تسمى رسوم الوكالة، وتحول لحساب مدير التكافل في حالة وجود فائض قابل للتوزيع بصناديق التكافل.

-أيضا يحصل على نسبة معلومة من ارباح استثمار الاموال في نهاية السنة المالية كمضارب.

-أيضا يمكن ان يحصل على حافز تشجيعي كنسبة من الفائض اذا كانت عمليات الاستثمار محققة لأرباح أعلى من المتوقع، وبموافقة الهيئة الشرعية.

-تحمل جميع المصاريف على صندوق التكافل، ولا يتحمل مدير التكافل أي مصاريف لها علاقة بالعملية التأمينية يتميز هذا النموذج بضمان إدارة رشيدة لصناديق التكافل، وأيضا سيكون مدير التكافل معنيا بتحقيق فائض في نهاية العام للحصول على رسوم الوكالة المستحقة له، وذلك بالسيطرة على المصاريف غير الضرورية، ولكن المشكلة فقط هنا تتمثل في إمكانية عدم العدالة عند حساب التعويضات؛ حيث يتم تخفيضها من أجل تحقيق أعلى معدل من الفائض.

خاتمة:

يتضح أن الاستثمار في الأسواق الناشئة جذاب لرؤوس الأموال المحلية والعالمية، نظراً لما يحققه من عوائد مرتفعة للشركات العاملة بها، على غرار شركات التأمين والتأمين التكافلي التي تتركز معظمها بالمملكة العربية السعودية، إذ بلغ رقم أعمالها أعلى نسبة له حسب تقديرات شركة "أرنست ويونج" ضمن القمة العالمية للتكافل سنة 2018.

وبالرغم من حجم السوق الواسع، إلا أن هذه السوق لم تعمل إلى الآن بكامل طاقتها، الأمر الذي يدفع القائمين والمهتمين إلى البحث عن أساليب تنميتها، ومن خلال ورقتنا البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- يعد النموذج المختلط "مضاربة ووكالة" الأفضل مقارنة بالنماذج الأخرى، لكونه يتميز بحصول مدير التكافل على دخل ثابت، ويمكن التنبؤ به في ضوء حجم المبيعات، كما أنه يحصل أيضاً على نسبة من عائد استثمار أموال الصناديق.

- أيضاً لابد من إعلاء مبدأ الربحية بدل حجم الاكتتاب، وذلك بأن تحاسب شركة التأمين في نهاية السنة المالية على أساس حجم الربحية وليس بحجم الأقساط، أي العبرة تكون بنتيجة النشاط وهذا سيدفع كافة الشركات إلى ضرورة انتقاء الأخطار عند الاكتتاب؛

- إقامة السوق العربية المشتركة في مجال التأمين تؤدي إلى تبادل الخبرات التأمينية من خلال التجارب المختلفة لهذه الدول؛

- كما يجب أن تحرص الهيئة الشرعية بمؤسسات التأمين التكافلي على ثلاثة مبادئ أساسية وهي الاستقلالية، الإلزامية، الشمولية.

الهوامش والإحالات:

¹ الصافي وليد أحمد: الأسواق المالية العربية، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 91.

² زيطاري سامية: ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة، حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 44.

³GINANJAR DEWANDARU ;RISK-RETURN CHARACTERISTICS OF ISLAMIC EQUITY INDICES :MULTI-TIMESCALESANALYSIS ;JOURNAL OF MULTINATIONAL FINANCIAL MANAGEMENT 29- 2015,P138.

⁴ ساعد مرابط، أسماء بلمهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، بحث مقدم للملتقى الدولي حولسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خبضر- بسكرة، الجزائر، ص 12.

⁵Grimbert et autre,les marches émergents,PARIS,septembre,1995,p:61.

⁶ ناصر عبد الحميد: حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة-بميك، القاهرة، 2014، ص 38.

⁷ السعيد هالة حلمي: الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 1999، ص 6.

⁸ ساعد مرابط، أسماء بلمهوب: العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، بحث مقدم للملتقى الدولي حولسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خبضر- بسكرة، الجزائر، ص 12.

⁹ العسال أحمد محمد، عبد الكريم أحمد:النظام الاقتصادي في الاسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997، ط 12، ص 25.

¹⁰ نعمت عبد اللطيف مشهور: أساسيات الاقتصاد الاسلامي، القاهرة، 2002، ط 3، ص 42.

¹¹ محمود حسين حامد:النظام المالي والاقتصادي في الاسلام، دار النشر الدولي، الرياض، 2000، ص 39.

¹² الفنجري محمد شوقي: نحو اقتصاد اسلامي، دار ثقيف للنشر، الرياض، 1996، ط 5، ص 34.

¹³ أبو غدة عبد الستار: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الاسلامية، دار البركة، جدة، ط 2، 2003، ص 22، 23.

¹⁴ حد الكفاف هو مستوى الضروريات اللازمة لحفظ المقاصد الشرعية الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال)، وبدونها يهلك الانسان؛ أما حد الكفاية فليس فقط حفظ المقاصد الخمس، ولكن يسعى للتوسعة، ورفع الحرج، ودفع المشقة.

¹⁵ العسال أحمد محمد، عبد الكريم أحمد:النظام الاقتصادي في الاسلام، مرجع سبق ذكره، ص 112.

¹⁶ الكاشف محمد محمود: أصول الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 55.

¹⁷ حربي جلال عبد الحليم: ادارة الخطر والتأمين، مصر، 2006، ص 43.

¹⁸ عبده عيسى: العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة، بحث لمؤتمر الفقه الاسلامي، الرياض، 1976، ص 12.

¹⁹ حسان حامد حسين: أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الاسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2004، ص 3.

²⁰ أبو غدة عبد الستار: التبرع والهبة وأهميتهما كبدائل للتعويض في التكافل، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي الأول، جدة، 2004، ص 3.

²¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2001، المعيار رقم 26- التأمين الاسلامي، ص 436.

²² مصدر الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

أ- ابراهيم محمد أحمد: دراسة تحليلية لعمليات البنوك وشركات التأمين، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998، ص 41.

- ب- الخلفي رياض منصور: قانون التأمين التكافلي، الأسس الشرعية والمعايير الفنية، جامعة الكويت، الكويت، 2005.
- ت- حسان حامد حسين: أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره.
- ث- عيسى زكي: الفروق بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي، بحث مقدم لمنتدى التكافل السعودي الدولي الأول، جدة، 2004.
- ²³ عمر محمد عبد الحليم: أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسية، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2003، ص4.
- البعلي عبد الحميد: الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص25.
- ²⁵ البعلي: الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية: مرجع سابق، ص25.
- ²⁶ الزيادات: الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني وطرق تفعيلها، مرجع سابق، ص13.
- ²⁷ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية: صيغ الاستثمار وتشغيل الأموال في الفكر الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ب، ص22.
- عبد القادر علي: فقه المضاربة في التطبيق العملي والتجديد الاقتصادي، الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، القاهرة، 1990، ص12²⁸.
- ²⁹ Abdul wahab abdulrahim: takaful business mode wakalah based on WAQF, P 3.
- ³⁰ الحماد حماد: عقد الوكالة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في كتابه العدل بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة العدل، العدد23، وزارة العدل، الرياض، 1999، ص137.
- ³¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص56.
- ³² يلزم بنك نجار المراقب لسوق التكافل بماليزيا، والمراقب لسوق التأمين في البحرين أية شركة تكافل، أو شركة إعادة التكافل باتباع النموذج المختلط.
- ³³ The word takaful report ;Emst and young, 2010. p 26.
- 34T. Nevens, G. Summe, and B. Uttel, Commercializing Technology: What The Best Companies Do, "Harvard Business Review", Volume90, May-June, 2004. pp 154-163.
- ³⁵ الخبير الأكتواري: تعني كلمة إكتواري المفكر متعدد المواصفات الإستراتيجية المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات، والإحصاءات والاقتصاد، وحساب الإحتمالات والعلوم المالية، جمعية الإكتواريين المصرية، 2009.
- ³⁶ أحمد أبوبكر، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، 2003، ص17.
- 37). Ettlie, Success Means Doing Many Things Right, "Production", October, 1993. p.30.
- ³⁸ مؤسسة النقد العربي السعودي: اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركة التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2018.